الغُرفُ الإفريقيـــــةُ الاستثنائيـــــــةُ

"Les CHAMBRES AFRICAINES EXTRAORDINAIRES"

" المحكمة الجنائية الدولية الخاصة لمحاكمة الرئيس التشادي الأسبق :

حسين هـــبرى بالسنغال : 2015-2016 ، مُبرراتُ الإنشاءِ، ومُحدِّدات الحُكم..."

د. أبو المعالي محمد عيسى أبو المعالي ـ كلية القانون ـ جامعة صبراتة

تقديـــــــم :

شهد النصف الثاني من القــرن العشرين اضطرابات وتقلبات: سياسية واجتماعية واقتصادية عنيفة في القارة الإفريقية، بعضها ذو علاقة باستقلال البلدان التي كانت تحت سيطرة الاستعمار، و الحاجة إلى إعادة صياغة المجتمع لنفسه بسبب تغير البنى الداخلية، واختلاف متطلبات الحياة المدنية الجديدة، وبعضها ذو علاقة بولادة الدولة الحديثة في مجتمعات لم تعرف المؤسسات، ولا العمل السياسي المدني، ولا التداول السلمي على السلطة. وقد لعب العسكر دورا محوريا في تلك المرحلة لا تزال آثاره بادية للعيان حتى اليوم... حيث ظهرت المؤسسة العسكرية في أغلب الدول الإفريقية الوليدة –آنئذ- بوصفها المخَلّص من عبودية الماضي، وصاحب الحق الأوحد في تصدر المشهد، وبالتالي الوصيّ على المجتمع ومقرر مصيره... ، وبما أن هذه المعادلة لم تتأسس على معيار ضابط ، ولم تراع أسس الحكامة الرشيدة ، فقد كانت هذه الوضعية في أغلب البلدان هي بداية لمنعطف جديد من أمراض الحكم المزمنة التي باتت تعصف بالاستقرار السياسي في عموم إفريقيا إلى يومنا هذا... فدأب القادة العسكريون في الجيوش الناشئة على الانقلاب على بعضهم البعض لمجرد وجود خلاف شخصي أو مهني ، فينتج عن ذلك الانقلاب العسكري أحيانا صراع مسلح، أو انفلات أمني، أو أحداث طائفية أو عرقية دموية... و الأمثلة على هذا كثيرة

وهنا تصبح الآثار الجانبية لهذه الممارسات في مرمى نظر العدالة ، لتستثير جملة من المسائل كوجوب حماية الاستقرار والسلم الاجتماعي ، ووجوب معاقبة المذنبين والجناة ، والقانــون الواجب التطبيق بحسب طبيعة الضحايا والدعاوى.. ونود في هذه المعالجة تسليط الضوء على جانب معقّد من جوانب عملية الصـــراع على السلطة في إفريقيا،

ويتعلق الأمر بمصير القيادة المنقَلَبِ عليها – أي : التي عُزلت من سُدة الحكم – من الناحية القانونية، لاستكشاف وتحليل وإثراء التجارب القضائية في هذا المجال...

ذلك أن الرئيس المخلوع، أو الجنرال الذي أُطِيح به، سواء فــرّ خارج البلاد، أو وُضع رهن الاعتقال ، ستوجه إليه عادة تهم جنائية جسيمة... وقد يصبح محلا لدعاوى مرفوعة خارج التراب الوطني... الأمر الذي يجعلنا أمام قضية " مُدَوّلة " في أغلب الأحيان...

والموضوع الذي بين أيدينا اليوم : موضوع محاكمة رئيس جمهورية تشاد الأسبق " Hussein Habre" كان أحد تجليات هذا الوضع، حيث أطيح به من على رأس نظامه السياسي، ثم لجأ إلى السينغال، لتتم ملاحقته قضائيا هناك ، بعد محاكمة غيابية في العاصمة التشادية أنجامينا، وما لبثت القضية أن تطورت، فتمت أَقلَمتُها، ثم تَدوِيلُها..

إشكالية البحث:

يثير موضوع محاكمة: حسين هبري - على النحو الذي تمت عليه - عدة إشكاليات قانونية، وعلى أكثر من صعيد... حيث تطرح مسألة : "قانونيةُ التُّهم" التي وُجهت لهبري، ومدى الجزمِ بعدم تسييس الخصومة ، التي هي في الأصل صراع على السلطة...؟ ثم طبيعة الجرائم التي اتُّهمَ بها بوصفها: محل " إجماعٍ فقهيٍّ" بمقتضى قواعــــد القانون الدولي الجنائي...؟، فضلا عن أثر الإخلال بمبدأيْ : القانون الوطني، والقاضي الطبيعي للمتهم... ومصالح الضحايا في ضوء الاتفاقيات الدولية الشارعة العاملة في هذا المجال...

خطة البحث:

وستتم دراسة هذا الموضوع من خلال خطة بحث منهجية تتكون من مبحثين نخصص الأول منهما لدراسة مرحلة: التوترات والقلاقل التي عاصرت فترة حكم Hussein Habre، والتجاوزات وانتهاكات المنسوبة إليه في مجال حقوق الإنسان وفق المنظمات المختصة والضحايا.. بينما نعقد المبحث الثاني لدراسة العملية القضائية منذ: التوقيف إلى غاية صدور الحكم، مرورا بتشكيل المحكمة، والتهم التي وجهت إلى المتهم، وطبيعة الحكم الذي صدر بحقه

المبحث الأول ــ الأحداث التي عاصرت حكم حسين هبرى:

تقديم وتقسيم:

سندرس هذا المحتوى من خلال مطلبين نتناول في أولهما النشاط السياسي لحسين هبري قُبيل وصوله للحكم، بما في ذلك التمرد على سلفه، والتحالف مع أطراف خارجية فاعلة كفرنسا، والولايات المتحدة، ثم نتناول في المطلب الثاني أبرز الاضطرابات والقلاقل السياسية التي ظهرت إبان رئاسته للبلاد وأثرت في حكمه، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول ــ نشاطه السياسي ووصوله إلى السلطة:

ولـد حسين هبري Hussein Habre في13 أغسطس1942 في فايا، شمال تشاد، وعاش في صحراء "جور آب" بين البدو المتنقلين مع قطعانهم من قبيلة: الأنكزه، من رعاة التبو، ثم دخل المدرسة وحظي برعاية خاصة ، ولما بدأت السلطات التشادية إيلاء الوظـــائف إلى التشادييـن بُعيْد الحصول على الاستقلال عن فرنسا سنة1960، عُيّن هبري مساعدا لمحافظ ولاية: موسورو، ثم أصبح نائب رئيس الإدارة المحلية ، ثم انتقل إلى فرنسا في 1963 ليتابع تعليمه في معهد الدراسات العليا للعلوم السياسية، ودرس الحقوق في باريس، الأمر الذي مكّنه من نسج علاقات ساعدته لاحقا على رسم حياته السياسية في سَيْرِه نحو السلطة... ثم عاد سنة 1972م والتحق بـ"جبهة التحرير الوطنية " التي كانت تحارب النظام القائم المتهم بإتباع سياسة تمييزية ضد قبائل الشمال والوسط من التبو حيث عمد هبري إلى تأسيس القوات الوطنية التشادية سنة 1973 ، واعتبارا من 1974 بدأ اسمه يعرف في الخارج بعد احتجازه رهينة أوروبية لمدة ثلاث سنوات هي : عالمة الآثار والإثنيات الفرنسية: Francoise Claustre، التي دخلت تشاد بصفة "صحفية"، فأجبر فرنسا على التفاوض معه هو والمتمردين التابعين له، كما ينسب إليه تعذيب المقدم الفرنسي Gallopin Pierre الذي كان أرسل للتفاوض معه من أجل الإفراج عن رهائن آخرين ، ثم قتله في شهر أبريل من عام 1975م (1)

وكانت تشاد منذ استقلالها عن فرنسا في 11 أغسطس 1960، قد شهدت عدّة مشاكل متعلقة بالصراعات العرقية الداخلية ، فضلا عن المواجهة مع ليبيا حول السيادة على إقليم "أوزو" 1978-1987م ، واتساع نطاق الحرب الأهلية في المناطق الحدودية في

دارفور بالسودان ، وعزز ذلك الصراع بين شمال تشاد الصحراوي الذي يسكنه المسلمون، والجنوب الخصب الذي يسكنه المسيحيون ، لأن المستعمر الفرنسي فضل الجنوب على حساب الشمال المهيمن تاريخياً ، وكان الجنوب موطناً لمتمردي CODOS، من مجموعة القبائل التي تعارض حكومة هبري الذي عاقب سكان الجزء الجنوبي من البلاد بعنف ، بمساعدة القــوات المسلحة الوطنية التشادية (FANT) .. ثم فعل الشيء نفسه عندما تحرك المعارضون السياسيون من الشمال - أيضا - 1987-1988... . ومنذ انقلاب 13 أبريل 1975 الذي أوصل الجنرال فيليكس مالوم إلى السلطة حتى يومنا هذا، كان التعاقب على رأس الدولة التشادية يتم في كثير من الأحيان بإراقة الدماء، وهذا شبه معتاد في كافة دول إفريقيا التي يحكمها العسكر... والواقع أن الحرب الأهلية التي اندلعت في 12 فبراير1978 أغرقت البلاد في العنف، وبعد أن وصلت الجبهة إلى المنصب الأعلى في تشاد في عام 1979، لم يعد التناوب على رئاسة الدولة ممكنًا إلا من خلال اختبار القوة.[2] ، فنشب صراع مسلح عنيف دامَ ما يقرب من عامين، بين Gokone Owaidai وحسين هبري ، انتصر فيه كوكوني ووصل إلى السلطة عام 1980، ومع ذلك لم ينزع مهزومُ الأمسِ سلاحَهُ ، واستعد لذلك من الأراضي السودانية وتمكّن من الإطاحة بالرئيس كوكوني ويداي في 7 يونيو 1982م ، وذلك بدعم قويٍّ من الرئيسين: R.Reagan رئيس الولايات المتحدة، و F. Mitterrend رئيس فرنسا، وبوصوله إلى السلطة ألغى رئاسة الوزراء، ولاحق معارضيه السياسيين ، وأسس جهاز "مديرية الأمن والتوثيق" ذي الطبيعة الاستخباراتية السياسية... وبعد انتصاره على قوات Owaidai، أصبح حسين هبري السيد المطلق لتشاد ، فمارس دكتاتورية غير مسبوقة... فقد أدخل عهد حسين هبري ممارسات جديدة لم يسبق لها مثيل في البلاد، وكانت عواقب هذه الممارسة هي ثورات : قبائل الحجري عام 1986، وقبائل الزغــاوة : عام 1989، وهما الجماعتان الأكثر دعما لحسين هبري قبل ذلك ، وكانت الأعمال الانتقامية دراماتيكية، وانحدرت البلاد إلى عنف دامٍ، وفي هذا المناخ انشق عن هبري : إدريس ديبي، وانضم إلى: ملدوم بادا عباس في السودان، وحمل هذان - الحليفان السابقان لحسين هبري - السلاح وأطاحا بنظامه في الأول من ديسمبر 1990م ، بعد عام من المعارك، تقوده جبهة الإنقاذ الوطني، وهي القوة المتمردة التي يتزعمها ديبي، فلجأ حسين هبري إلى السنغال فارا من العدالة التشادية[3] ، ولا توحي ملامح الرجل النحيف بزيه الأفريقي الأبيض دائما، ونظرته الحادة من

خلف لثامه الصحراوي ، بأنه: متهمٌ بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وأن تعداد ضحاياه يزيد على 40 ألف نسمة وفق تقديرات منظمة العفو الدولية

المطلب الثانـــــي ـ أبرز القلاقل السياسية التي صاحبتها تجاوزات:

سجل التاريخ السياسي لأفريقيا- ما بعد الاستعمار- العديد من الصراعات داخل الدول أو فيما بينها ، وينتج هذا الوضع عادة عن عدم كفاءة النظام السياسي الجديد الذي يختلف جذريا عن الواقع الاجتماعي والسياسي الأفريقي ، ووفق وثيقة برلين التاريخية لتنظيم التجارة في إفريقيا (4) ، فإن "المجتمعات الأفريقية لا تستجيب للمنطق الجغرافي، ولا للتجانس العرقي على الأرض... وتواجه الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمارية منافسة عرقية وقبلية على السلطة، تفرض نفسها بالقوة، ويعاني السكان الذين تم دمجُهم مصيرا غير محدد، لأنهم لا يدركون أنهم يشكلون - مع المجموعات الأخرى- التي تشكل الدولة : مجتمعًا، متماسكًا...!

وهذا الوضع يُضعف الدول الأفريقية الناشئة ويشجع التضامن العرقي على حساب التضامن الوطني ، وهذا هو السبب دائما وراء عدد لا يحصى من الأزمات العنيفة والمميتة التي شهدتها دول أفريقية بعد وقت قصير من حصولها على الاستقلال، فمن بين 75 إلى 80 صراعًا تم تسجيلها في جميع أنحاء العالم منذ عام 1945، هناك حوالي أربعين حربًا أهلية في أفريقيا، بعضها طويل الأمد كحالة تشاد(5)، ويوضح تحليل التدخلات الأجنبية في الصراع التشادي أن هذه التدخلات كانت مدفوعة بأسباب مختلفة بالنسبة لمختلف البلدان الأفريقية، فتورط الاطراف الخارجية في الصراع يتحدد إما بأسباب مرتبطة بأمنها الداخلي أو بأسباب مهيمنة، كالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي توفرها الأراضي التشادية، فضلا عن النفط، كما أن حرب النفوذ بين الأميركيين والفرنسيين غذّت بعض الاضطرابات التي شهدتها البلاد، فخُطب تومبالباي اللَّاذِعَة المناهضة لفرنسا تفسّر لوحدها سقوطه واغتياله...! فالعديد من الشهود على عهده مقتنعون بأنه وقع مُذكرةَ إعدامِه في اليوم الذي مَنَحَ فيه تصاريح التنقيب على شركة أمريكية؛ إذْ من شأن تأييده لأمريكا بدافع الاستكشافات النفطية أن يُلحق الضرر بباريس، فكان غموض السياسة الفرنسية في الصراع حقيقيا، ويشكل هذا الموقف إحدى العقبات التي تعترض حل النزاع التشادي الذي يؤثر على تنمية هذا البلد إلى اليوم، فهذا البلد، بعد أكثر من أربعين عاما من الحروب الأهلية ، يُدرج بين البلدان الأفريقية الأكثر

تضررًا من الصّـــراعات السياسية العنيفة ، وترتبط جذور الدّراما التشادية بالعـــوامل التاريخية لهذه المنطقة، حيث اتّسمت فترات ما قبل الاستعمار، وفترة الاستعمار ، وما بعد الاستعمار، بالغزوات والغارات والعبودية بين مختلف الشعوب و الأعـــراق التي سكنت الفضاء التشادي الحالي، فبعد أن أصبحت جمهورية ضمن المجتمع الفرنسي " أقاليم ما وراء البحار" في عام 1958، أعلنت تشاد استقلالها في عام 1960، وكان الرئيس الأول هو فيليكس مالوم تومبالباي (1962-1975) مؤسس الحزب التقدمي التشادي(PPT) الذي هيمن على الحياة السياسية في البلاد ، وسرعان ما أدّى ذلك إلى تأجيج سَخط المسلمين في الشمال ، فظهرت حركة مسلحة هي : جبهة التحرير الوطني لتشاد (FROLINAT) في منتصف الستينيات ، وقد جلب عدم الاستقرار السياسي هذا المزيد من البؤس للتشاديين الذين كانوا يعيشون الفقر أصلا، فأطيح بالجنرال مالوم تومبالباي في عام1975، غير أن البلاد ظلت ممزقة بالصراعات في عهد خَلَفِه الرئيس حسين حبري (1982-1990)، واستمرت الاحتجاجات والصراعات حتى بعد ذلك خلال التسعينيات، على الرغم من اعتماد الإصلاحات الديمقراطية وإجراء انتخابات تعددية، وحتى اليوم لا تزال المعارضة ذات تأثير ضئيل على الرغم من تدفقات الموارد النفطية[6]

ومنذ الاستقلال سمح "الاتفاق" للقوات الفرنسية بمواصلة التمركز في تشاد ، وكانت فرنسا تملك الأداة العسكرية، للتدخل المباشر بفضل أجهزة مخابراتها في البلاد، خاصة القاعدة العسكرية التي تحتفظ بها في أنجامينا منذ الاستقلال حتى اليوم، فاعتادت الحكومة الفرنسية التدخل منذ نهاية الستينيات لإخماد تمرد يضر بمصالحها، ومع ظهور الحروب ضد الجماعات الإرهابية في القرن الحادي والعشرين، تم دفع تشاد إلى التدخل في مالي كجزء من مهمة الأمم المتحدة[7] ، وكانت محاولات الجنرال تومبولباي المصالحة مع الحركات المتمردة تبوء بالفشل دائما، وتؤدّي إلى أزمات سياسية بسبب الانقسامات العرقية والدينية، وقد ظهرت بوادر المأزق السياسي للمصالحة عند توزيع الصلاحيات بين أنصار رئيس الجمهورية تومبولباي نفسه وبين أنصار رئيس الوزراء حسين هبري ، وما تلا ذلك من الخلافات، التي ظهرت في نوفمبر 1978، حول تعيين موظفي الخدمة المدنية المدنيين في مناصب السلطة، وحول دمج القوات المسلحة الشمالية (FAN) في الجيش الوطني التشادي(ANT) ، وكانت الخلافات غالبا ما تؤدّي إلى المواجهة على الرغم من إعلان حسن النية من كلا الجانبين،

وبذلك يصبح إصلاح الخدمة المدنية المقرر في إطار المصالحة الوطنية شأناً يعكر التعايش بين رئيس الجمهورية فيليكس معلوم ورئيس وزرائه حسين هبري، فساد مناخ من الشك والخلاف بين رئيسي السلطة التنفيذية... فأصبح التعايش بينهما صعباً، فاندلعت الحرب الأهلية في 12 فبراير 1978. ، ولم تؤد الحكومات المشتركة المشكلة بعد الأحداث المؤسفة التي وقعت في فبراير 1978 إلا إلى المزيد من تفاقم الانقسامات السياسية داخل المجتمع التشادي... فتمت مصادرة الإدارة السياسية والإدارية للبلاد من أيدي عشيرة الرئيس ، وكان استبعاد مجموعات المجتمع التشادي الأخـــرى واضحًا، فبات من شأن موقف السلطات الحاكمة - وجميعها من نفس المنطقة- أن يعيد صراعات الهوية داخل المتعلقة بالتنافس على السيطرة على أجهزة الدولة(8)

وهنا أقنعَ مديرُ المخابرات الخارجية الفرنسية: Claude Silberzan الرئيسَ فرنسوا ميتران ، بأن هبري انقلب على باريس وتحالف مع أمريكا، وحثه على دعم مساعده السابق المقدم إدريس ديبي الذي تلقّى تعليمه العسكري - أيضا - في المدارس الحربية الفرنسية ، فبدأت العمليات ضد حسين هبري وبعد هزيمته في ساحة القتال فر هذا الأخير إلى السنغال ، التي رفضت تسليمه للقضاء التشادي الذي طالب باسترداده وحكم عليه بالإعدام غيابيا، وقد أسندت إليه تهمٌ بإجراء محاكمات موجزة لخصومه، وتنفيذ أحكام بالإعدام، وعمليات الإخفاء القسري، والتعذيب، وقمع المعارضين وتوقيفهم (9)، فكان مضطرا إلى اللجوء إلى أي بلد هربًا من القبض عليه من قبل خصومه، ومنذ عام 1999 بدأ الحديث في كواليس السياسة الدولية عن الجرائم التي ارتكبها جهاز الشرطة السرية ، التابع لنظامه بعد أن قام مستشاره سليمان غوينغ المسجون في تشاد بالكشف عن مئات الملفات التي تسرد تفاصيل عن الذين تعرضوا للتعذيب والقتل بأيدي رجال " إدارة التوثيق والأمن"، في سجون نظام حسين هبري، لتبدأ المعركة من طرف منظمات حقوقية تشادية، وعالمية، قبل أن تتدخل أطراف دولية زارت تشاد، ووثقت ملفات لأكثر من 12321 ضحية من ضمنها 1408 حالات وفاة خلال التعذيب، وقد لعبت هذه القضايا دورا كبيرا في تدويل قضيته...

المبحث الثاني ـ حُكمُ محكمةِ "الغُرف المشتركة الاستثنائية":

تقديم و تقسيم:

سنتناول موضوع هذا المبحث من خلال مطلبين نخصص الأول لتشكيل الآلية التي باشرت محاكمة هبري : محكمة "الدوائر الإفريقية الاستثنائية"، ونكرس الثاني للحكم الذي أصدرته هذه "المحكمة" على المتهم حسين هبري، وذلك كما يلي:

المطلب الأول ــ التوقيف، وفكرة الغرف أو الدوائر المشتركة الاستثنائية:

لجأ هبري بعد الانقلاب عليه إلى السنغال، ليعيش في منفاه 26 عامًا، مستمتعاً بما هــرّبَ معه من الخزينة العامة في الأيام الأخيرة من نظامه ، بحسب قرار الاتهام الصادر عن وكيل الجمهورية التشادي. ووفقًا للجنة التحقيق التشادية، اتسم عهد الرئيس السابق حسين حبري ، الذي تولى السلطة من عام 1982 إلى عام 1990، بقمع رهيب قُدر عدد ضحاياه بحوالي 40.000، وكان قد بدأ تقديم الشكاوى من ضحايا هذا القمع، قبل الإطاحة به ، وقد أسهم ضغط الحكومة البلجيكية من أجل تحريض حكومة تشاد على محاكمة هبري ، حتى أن الرئيس السنغالي (عبد الله واد) أمر بدراسة إمكانية تسليم هبري إلــى بلاده ، ولكن تَغيّرَ الوضعُ بعد وصول الرئيس: Macky Sall إلى السلطة في أبريل 2012 م، رغم ضغط المحكمة الجنائية الدولية في ديسمبر من العام نفسه [10] ، وبقي هبري في السنغال رغم الضغوط الدولية والمحاكمات الغيابية في أنجامينا، حيث كان قد صدر ضده حكم بالإعدام ، إلا أن الأمور أخذت بالتغير بعد 13 عاما من لجوئه إلى السنغال فأفضت الضغوط الدولية إلى صدور قرار بتوقيفه في2013، ثم إلى تشاور إقليمي ودولي انتهى إلى تشكيل آلية أنشئت بالتعاون بين السنغال والاتحاد الأفريقي لغرض محاكمته...

إن إنشاء الغرف الافريقية الاستثنائية المشتركة بوصفها محكمة جنائية دولية خاصة ، يعتبر استثناء فهي الأولى من نوعها على صعيد القارة، فضلا عن أنها أنشئت في ظل وجود محكمة جنائية دولية، تختص بنظر الجرائم الدولية... وعلى الرغم من رفع الدعوى إليها من قبل الدولة التشادية دولة المتهم، واتهامه بجرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، إلا أن رفض السنغال تسليمه - وهي من الدول المصدقة على نظام روما الأساسي- مثّل تملصًا مبررًا ذا بواعث سياسة وجيهة، ورغم ما قيل بعد محاكمة حسين هبري وهو : أن كل الجرائم التي نسبت إليه ، لم يثبت منها سوى اغتصابه

لامرأة، فإن ذلك تسطيح للقضية وإلهاء للرأي العام غير المتخصص عن حقيقة التهم الجنائية التي وجهت إلى المتهم وأُجْهِد دفاعُهُ في دحضها، غير أن إثبات الوقائع و إدانة المتهمين مسألة مستقلة تتوقف على وجود أدلة كافية، تسكن إليها عقائد القضاة...

إن قضية تراجع فاعلية قواعد القانون الدولي عامة، والقانون الدولي الجنائي بصفة خاصة، تظل مسؤولية الدول والحكومات، ورهنا بإرادة الساسة، الذين تقف أهواؤهم حجر عثرة باستمرار أمام تنفيذ نصوص الاتفاقيات الدولية (11)، وقد اتُهمت المحكمة الجنائية الدولية بأنها سلاح قانوني تستخدمه القوى الاستعمارية ضد القادة الأفارقة الذين لا يظهرون الولاء للغرب ، وكنتيجة منطقية، يهدد الاتحاد الأفريقي بانتظام بالانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية منذ عام 2013 . صحيح أنه من بين جميع التحقيقات الرسمية التي باشرتها المحكمة الجنائية الدولية حتى 2018 هناك تحقيق واحد فقط يتعلق بدولة غير أفريقية (جورجيا)...!! وهو ما يبرر طرح عدة تساؤلاتٍ جديةً حول استغلال المحكمة الجنائية الدولية من قبل الأوروبيين، ولعل القضية مثار الشبهة في هذا المجال كانت حالة أوغندا، حيث استخدم الرئيس يوري موسي فيني إدانة زعيم المتمردين : جوزيف كوني قائد جيش الرب للإفلات من العقاب في بلاده (12)

وكانت هذه المحاكمة انتصارا لأفريقيا لمحو صورة العدالة "البيضاء" التي تلقي بالقادة الســـود في السجن بعد "الاستخدام"... وهذا ما يجب تقديره لتطوير العدالة الأفريقية، فعلى مدى ثلاثة عقود أظهرت لجان الحقيقة والمصالحة عبر القارة أن شكلاً من أشكال العدالة الإصلاحية بعد انتهاء الصراع يمكن أن ينجح في إفريقيا دائما إذا تُرك شأنها لأبنائها، ومع أنه لا ينبغي المبالغة في نطاق هذه اللجان، ومع ذلك فإن صورة الافارقة الذين يحكمون على أفارقة آخرين بالفعل - كحالة هبري – ستعني أن تدخل الغرب في خلافات البيت الإفريقي الداخلية لن تكون ضرورية بعد الآن...

إن استراتيجية استخدام المحكمة لجهاز التلفزيون، وبث المحاكمة كان من أجل مصلحة الضحايا، ولترسيخ مبدأ الشفافية، وليدفع هبري ثمن جرائمه وهروبه ، بعيدا عن مواجهة وجوه الآلاف من ضحايا "مديرية التوثيق والأمن DDS "، وبذلك انتهى الخوف، فكانت كلمات نقيب المحامين السنغاليين - في افتتاح مرافعته باسم الضحايا أمام المحكمة- دقيقة بشكل لافت للنظر: "الأمراء المتعطشون للدم لا يشعرون إلا بالراحة، لقد لعب هبري دور الضحية الأفريقي الذي تعرض للتهديد من قبل الإمبريالية الغربية

الشريرة...!! لكن السيناريو الخاص به أصبح غير فعال لتقليده إلى ما لا نهاية من قبل طغاة قبله[13]

وسيتذكر التاريخ أن ديكتاتوراً كان يتمنى الهرب من مواجهة متهميه... لقد حلم حسين هبري أن يكون لومومبا على رأس المحكمة؛ لكن لسوء الحظ كان مؤلماً أن بطريركاً يبلغ من العمر 73 عاماً كان هو الرئيس ، ليطلق هبري وابلاً من التهم في وجه الرأي العام الدولي الذي كان غير مبالٍ في أحسن الأحوال.. "

إن آلية "الغرف الإفريقية الاستثنائية" التي تم إنشاؤها بموجب قانون خاص للجمعية الوطنية السنغالية، في 20 يوليو 2015، لمحاكمة الرئيس التشادي السابق حسين هبري في 30 مايو 2016 تجربة فذة، تستحق الاشادة[14] ، حيث سمح قانون خاص بإنشاء غرف أفريقية استثنائية: (EAC) ، وشاركت عدة دول في تمويل هذه الغرف المنشأة بالاتفاق مع الاتحاد الأفريقي، و قد ترأسها البوركينابي غبرداو غوستاف كام ، و اقتصرت مهمتها على محاكمة من يتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت خلال رئاسة هبري ، فتم الاستماع إلى أكثر من شاهد ، بينهم نساء قلن إنهن كن رقيق جنس، وقد عرضت هذه المحاكمة على الهواء مباشرة على شاشة التلفزيون التشادي ، وهي المرة الأولى التي تُجرِي فيها محاكمُ دولة ما محاكمةً لزعيم دولة أخرى لانتهاكه حقوق الإنسان، وفقًا لمبدأ "الولاية القضائية العالمية"، ويُعتقد أن هذه الرؤية الافريقية يمكن أن تتكرر في بلدان إفريقية أخرى، لا سيما بعد تواتر التحفظات بشأن المحكمة الجنائية الدولية، لإصرارها على محاكمة شخصيات سياسية أفريقية أخرى[15]

المطلب الثاني ــ الحكم على حسين هبري:

يتصور بعضهم أنه يجب أن يتم التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وليس المحاكم الوطنية، لكن المحكمة الجنائية الدولية لا تحظى بالرضى لدى الحكومات الأفريقية التي تتهمها بالعنصرية كما تقدم، وسبق أن حكمت محكمة جنائية خاصة في لاهاي عام 2012 على تشارلز تيلور، الرئيس السابق لليبيريا، بالسجن لمدة 50 عامًا بتهمة دعمه المتمردين في تقطيع الأيدي في سيراليون المجاورة، وعلى ضوء ذلك وقعت السنغال والاتحاد الأفريقي في العاصمة داكار اتفاقا بإنشاء محكمة خاصة، تتولى محاكمة الرئيس التشادي السابق حسين هبري المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ووقع الاتفاق بين وزيرة العدل السنغالية آمينة توري، وممثل

الاتحاد الأفريقي روبيو دوسو، لمحاكمة هبري في دولة السنغال التي لجأ إليها[16]، ويتعلق الأمر بإنشاء دوائر أفريقية استثنائية داخل القضاء السنغالي، وقد وصفت الوزيرة توري الاتفاق بأنه صفحة جديدة في تاريخ القانون الدولي الجنائي وحقوق الانسان في إفريقيا، بفضل الاتحاد الإفريقي الذي كلف السنغال بهذه المهمة، وقد عينت المحكمة ثلاثة محامين للدفاع عن هبري، وأعطتهم مهلة 45 يوما بدأ من يوم تكليفهم لدراسة ملفات القضية والمثول أمامها والدفاع عن المتهم فيما نسب إليه في هذه القضية، ويذكر أن الدوائر الإفريقية الاستثنائية تتكون من أربعة دوائر، اثنتان منها للتحقيق والاتهام، إضافة إلى دائرة للجنايات، ودائرة للاستئناف، يترأسها كلها قاض مختار من اللجنة القانونية لمنظمة الاتحاد الإفريقي يعاونه قضاة سنغاليون...

وكان تشاديون ممن تعرضوا للتعذيب رفعوا شكوى ضد هبري منذ عام 2000 أمام محكمة بلجيكية، وطالبوا بإحضاره إلى هناك لمحاكمته، وأصدرت تلك المحكمة أمرا باعتقاله وفقا للقانون البلجيكي الذي يسمح بإجراء محاكمات لمرتكبي مثل هذه الجرائم أين ما ارتكبت، وتقدمت بعد ذلك بلجيكا بطلب إلى السنغال لتسليمها هبري[17] ، وكانت السنغال قد رفضت مثول الرجل أمام أية محاكم أجنبية، ثم رُفعت دعوى أخرى ضده سنة 2009 أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وذلك في محاولة لحمل السنغال على محاكمته أو تسليمه لها....

بدأت المحكمة الإفريقية الخاصة التي تحاكم حسين هبري في داكار بتوجيه تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، في 20 يوليو 2015، بحضور هبري نفسه على دكة المتهمين داخل المحكمة ، وقد رفض التحدث أمامها أو الدفاع عن نفسه، وانتهت الجلسات في 11 أغسطس 2015، وطلب الدفاع عندها تبرئة هبري، وقال الادعاء: إن هذه المحاكمة تتويج لكفاح مرير وطويل ضد إفلات الحكام من العقاب، وترمي إلى نظر المظالم المرتكبة من القادة الأفارقة، كما تستهدف إظهار قدرة أجهزة العدالة في القارة يمكن أن تحكم عليهم بنفسها[18]، وفي 30 مايو 2016، حكمت المحكمة الخاصة على حسين هبري بالسجن المؤبد لجرائم لم يثبت منها عليه سوى حالة واحدة...! وقضى محكوميته في أحـد سجون العاصمة السنغالية، حتى أواخر سنة 2021 حيث أصيب بوباء كوفيد 19، فتم إخراجه من السجن إلى المستشفى لتلقي العلاج، ولكنه توفي يوم: 2021/08/24، عن عمر ناهز78عاما، ودفن في مقبرة: يُوفْ الإسلامية بداكار في

2021/08/26، إلى جانب الرئيس الكاميروني الأسبق: أحمدو أهيدجو، الذي توفي هو الآخر على الأراضي السنغالية عام: 1989[19]

إن هذه المحاكمة غير المسبوقة التي يفترض أن تكون نموذجا يحتذى به في مواجهة حكام القارة، وبعد صدور الحكم استقبل المتهم الذي ظل صامتاً مؤيديه ، هاتفا: "فلتسقط فرنسا"...! رداً على خروج رئيسة جمعية ضحايا جرائم نظام حسين هبري- كليمان أبافوتا - من جلسة الاستماع قائلة : "شكرا للسنغال، وإفريقيا، التي حكّمت أفريقيا"...

وأيدت محكمة الاستئناف الحكم ضد رئيس تشاد الأسبق حسين هبري، بالسجن المؤبد عن تهمة: "ارتكاب جرائم ضد الإنسانية"، مؤكِّدة بذلك نهاية عقود من الملاحقات، والدعاوى، والمحاكمات في تشاد، وبلجيكا، والسنغال بغية الخلوص إلى الحقيقة، وانصاف الضحايا

الخاتمة :

بمجرد اندلاع الحروب عادة يُجبر السكان على الهجرة الجماعية نحو مناطق بديلة أو نحو المجهول ، وتتوقف حياة أطراف الصراع في مثل هذه الظروف على الروابط والأسس العرقية.

وهكذا، يتطور التضامن العرقي القوي بشكل متزايد ويتم إضفاء الطابع التنظيمي عليه، بالتوازي مع الإدارة المركزية فيظهر قادة يطلق عليهم " قادة العرق" الذين تتمثل مهمتهم في الدفاع عن مصالح المُكوِّن العرقي الذي يمثلونه، وفي ظل هشاشة سلطة الدولة في مثل هذه الحالة ، ينتحل هؤلاء "الزعماء" لأنفسهم سلطات تسمح لهم بالتصرف بدلاً من الإدارة، هكذا ظهر: حسين هبرى ، ويُرافق هذه الظروف غالبا انهيار قيم الدولة، وتفاقم العنف؛ ولذلك كانت العواقب التي خلفها الصراع قبلَ وأثناءَ وبعدَ حكم هبري من هذا القبيل كبيرة جدا، فهي تتراوح بين الخسائر في الأرواح البشرية، والنزوح الجماعي للسكان، إلى تدمير وتحلل الترابط الاجتماعي؛ ولذلك ورغم طول المدة، لم تتناسى الجماعات المحلية جراحاتها، وبعد 22 عاما من المنفى في السنغال، اقْتِيدَ من منزله في داكار من قبل الدرك الوطني في: 30 يونيو 2013، ووضع في حجز الشرطة، ليواجه تهما بارتكاب: جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، سجلت أثناء قيادته للنظام الرسمي في تشاد من 1982 حتى 1990، و كان هبري قد اعتقل للمرة الأولى في السنغال ثم أطلق سراحه سنة2000؛ لأن القضاء السنغالي حكم

آنئذٍ بعدم جواز محاكمته، ثم في السنوات التالية وبعد جولات من التفاوض بين قضاء بلده وقضاة المحكمة الجنائية الدولية، ولجنة الاتحاد الأفريقي ، أعيد القبض عليه، واحتجازه، وتقديمه للمحاكمة؛ إنها ليست مشكلة تشاد وحدها، بل هناك نسخة من هبري في بلدان إفريقية عدة، حيث لا يعطي السياسيون أية أولوية لبناء التكامل بين أطياف مجتمعاتهم الهشة اقتصاديا، المتنوعة عرقيا وثقافيا، ولا يخططون للتنمية، ولا لترسيخ الإدارة الديمقراطية، ناهيك من التّداول السلمي على السلطة... وإنما تُغتصب السلطة، ويبدأ تقديس الحاكم "الطفــرة "، فيجد الأجنبيُّ الفرصةَ للتدخل، فيرسم السياسات التي تخدم مصلحته على حساب مقدرات الشعوب ومصالح أجيالها... فيلوحُ شبح الصراعات والمجاعات والنزوح والحروب.

الهوامـــــــــــش :

[1] Laura, Gayle : Le procès d'Hussein Habré est un moment historique pour l'Afrique,Gallimard,Paris,2015, p: 16 et ss…

[2] Ibidem, p: 19.

[3] l'armement en échange de la loyauté, sur: http://www.trial-ch.org / fr.

ونتج عن الانقسام الإثني أن ظهرت في العاصمة أحياء تحمل اختصارات الهوية... مثل "واليا حجراي"، وأغلب سكانها من الحجراي، وهم من مواطني منطقة غويرا؛ وفي منطقة "كانمبوري" لا يوجد سوى كانمبو، وجميعهم من كانم؛ وفي ناحية "سارة-مرسال" يسكن الأغلبية سكان سارا من المناطق الجنوبية فقط...

[4] صدرت عن مستشار ألمانيا وملك بلجيكا سنة 1885، وبعض القادة الأوروبيين ، ويرى المؤرخون أنها جاءت لشرعنة استعمار افريقيا، حبث تضمنت النص على منع منح الاستقلال الذاتي لأي مستعمرة ، وضرورة (شراء) ولاء الزعامات الافريقية ..

[5] تحدد القضايا الجيوسياسية للفضاء التشادي التدخل المستمر للقوى الأجنبية في مشكلة المسألة التشادية، وقد تم إثبات الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة توماي منذ عام 1892 عندما أعلن إتيان، رئيس اللجنة الفرنسية لأفريقيا أن: "بحيرة تشاد نقطة مركزية، وهي موضع الكثير من الأطماع لأن الأمة التي ستمتلكها ستكون السيد في إفريقيا".

[6] Septembre Noir,sur: http://www.lesoleil.sn/index , et aussie : Laura, Gayle : Le procès d'Hussein Habré, op.cit: 49 et ss…

[7] وقد لعبت قاعدة نجامينا دورًا مهمًا داخل هذا النظام، فهي لم تجعل من الممكن السيطرة على أفريقيا السوداء والتدخل في حالة حدوث أية اضطرابات تفقط، وإنما أيضا: مراقبة أكثر سرية على كل شمال أفريقيا والشرق الأوسط. الشرق...

[8]- les crimes de détournement de fonds sous le régime Habré, sur: http://www.tchadforum.com/node/84

[9]- Rapport de la Commission des Juristes Africains autorisant le Sénégal à poursuivre Hussein Habré 2006, douments du comite, 13 Oct 2006.

[10]- Fenderley, Matthew : Chad Hussein Habré, un système soumis à la justice,Harmattan,Paris,2021,p:70.

[11]- la réconciliation nationale au Tchad, sur: http://www.tv5.org/cms/chaine-francophone/info.

وقد قضّى المحامي الأمريكي ريد برودي الملقب بـ "صائد الطغاة"، أكثر من ستة عشر عامًا يدعو إلى محاكمة هبري، قبل أن تبدأ محاكمته في داكار في 20 يوليو 2015 أمام محكمة أفريقية غير مسبوقة....

[12]- Rapport de la Commission des Juristes Africains autorisant le Sénégal à poursuivre Hussein Habré, op. cit, p: douments du comite, 13 Oct 2006.

[13]- Fenderley, Matthew : Chad Hussein Habré, un système soumis à la justice, op.cit,p: 89.

[14]- قرار الاتحاد الإفريقي بشأن محاكمة هبري بتاريخ2015/8/2.

[15]- Fenderley, Matthew : Chad Hussein Habré, un système soumis à la justice, op.cit,p: 112.

[16]- قرار الاتحاد الإفريقي بشأن محاكمة هبري ، مرجع سابق.

[17]- تقرير لجنة الأمم المتحدة مناهضة التعذيب، بتاريخ : 2018/5/6 ، ص: 7 .

[18]- Fenderley, Matthew : Chad Hussein Habré, un système soumis à la justice, op.cit,p: 128.

[19]- la réconciliation nationale au Tchad, sur: http://www.tv5.org/cms/chaine-francophone/info. ، وقد وثقت إدانة حسين هبري في الفيلم الوثائقي "حسين هبري - محاكمة حليف محرج" ، ويذكر الفيلم إلى جانب المأساة الوطنية، والنضال من أجل تحقيق العدالة ، ذلك الدور الذي لعبته فرنسا والولايات المتحدة ، اللتين دعمتا نظام حسين بري ضد ليبيا 1987.